

أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2013م)

أ/ سليم موساوي¹

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الاستقرار النقدي، من خلال الربط بين الآثار الناجمة عن التمويل عن طريق الائتمان المصرفي والتغيرات في النشاط الاقتصادي باستعمال معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990-2013؛ ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلى أهمية مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار النقدي في الجزائر ومدى قدرتها على التحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.

وتوضح الدراسة أن الائتمان المصرفي غير متناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي، وبالتالي السلطات النقدية لم تتمكن من ممارسة دورها في تحقيق الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: التمويل، الائتمان المصرفي، العرض النقدي، الاستقرار النقدي، معامل الاستقرار النقدي

Résumé :

L'étude démontre l'importance de la stabilité monétaire, en liant les effets de financement par Crédit bancaire et les changements dans l'activité économique en utilisant le coefficient de stabilité monétaire dans l'économie Algérienne pendant la période 1990 -2013; et ceci devient plus claire en observant l'importance de la contribution de la politique monétaire dans la stabilité monétaire en Algérie et dans la mesure de sa capacité à contrôler la quantité de la masse monétaire selon les exigences de la croissance économique.

Cette étude montre que le crédit bancaire est incompatible avec les changements dans l'activité économique, et donc les autorités monétaires n'ont pas exercé leur rôle dans la réalisation de la stabilité monétaire au sein de l'économie nationale.

Mots clés : financement, crédit bancaire, masse monétaire, stabilité monétaire, coefficient de stabilité monétaire

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

مقدمة

يواجه التمويل في اقتصاديات الدول عدة تحديات خاصة محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي؛ وذلك من خلال تمويل الاقتصاد عن طريق الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي.

كما تعتبر تغيرات عرض النقد الأساس في تحقيق الاستقرار النقدي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي. هذا الأخير الذي يعتبر من الأهداف طويلة الأجل في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل، والتوفيق بين الهدفين يعتبر أمراً صعباً خاصة في البلدان النامية التي تعاني كثيراً من العقبات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات.

والواقع أن العبرة ليست بزيادة أو نقصان حجم وسائل الدفع بصفة مطلقة، ولكن العبرة في مدى ملائمة هذا الحجم أو ذاك مع ما يستوعبه حجم المعاملات في المجتمع، وهذا حتى يمكن الحكم على حالة الاستقرار النقدي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي فيه. وعليه، سنحاول العمل بمقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد عملية الاستقرار النقدي بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود؛ حيث يجري مقارنة تطور حجم وسائل الدفع مع حجم المعاملات في الاقتصاد. هذا المقياس يسمى معامل الاستقرار النقدي.

1- مشكلة البحث: بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على النحو الآتي:

إلى أي مدى يؤثر الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر؟
ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة لأبد من تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهو التمويل والائتمان المصرفي، وما علاقته بالاستقرار النقدي والاقتصادي؟

- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الجزائر؟

2- فرضية البحث: لمناقشة الإشكالية والإجابة على التساؤلات نضع الفرضيات الآتية:

- تتناسب التغيرات في الائتمان المصرفي مع التغيرات في النشاط الاقتصادي،

- للتمويل عن طريق الائتمان المصرفي دور مهم في تحقيق الاستقرار

النقدي في الجزائر.

3- هدف البحث وأهميته: بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث، يهدف إلى ما يأتي:

- التعرف أهمية الائتمان ومخاطر التوسع النقدي وآثاره على النشاط الاقتصادي،

- الوقوف على طبيعة العلاقة بين حجم الائتمان والتمويل الممنوح والاستقرار النقدي.

4- منهج البحث: لتحقيق هدف الدراسة نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، أولاً من خلال التعرف على التمويل عن طريق الائتمان المصرفي وعلاقته وآثاره على النشاط الاقتصادي خاصة في تحقيق الاستقرار النقدي. وثانياً بجمع المعلومات وترتيبها، ثم تحليلها، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها من خلال مؤشر معامل الاستقرار النقدي، وفي الأخير الوصول إلى نتائج وتقديم توصيات واقتراحات.

1- التمويل والائتمان المصرفي:

حظي الائتمان المصرفي باهتمام السلطات النقدية لما له من دور مهم في تمويل وتنمية الاقتصاد الوطني، حيث وضعت للمصارف قواعد وأسس لاتباعها في منح الائتمان، لما له من آثار على الاستقرار النقدي والاقتصادي. فللائتمان دورا بارزا في تمويل الحاجات المختلفة للمستهلكين والمستثمرين والدول.

ويعتبر الائتمان أحد أساليب التمويل؛ وهو كافة الأعمال الإدارية التي يترتب عليها الحصول على النقدية من الجهات المختلفة واستثمارها في عمليات تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار، والعائد المتوقع تحقيقه والمخاطر المحيطة به واتجاهات السوق المالي¹. وهو بذلك مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقت يكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل².

1 سيد هواري: الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط1، 1981، ص: 03.
2 عبد العزيز فهمي هيكل: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986، ص: 329.

1- 1- تعريف الائتمان: الائتمان كلمة يستخدمها الاقتصاديون ترجمة لكلمة Crédit الأجنبية وهي من أصل لاتيني معناها الثقة والأمانة. والائتمان في اللغة يدور معناه على الوثوق بالشيء والاطمئنان إليه، أما اصطلاحاً فهي مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة. أو هي إمداد وتجهيز العناصر العاملة في ميادين النشاط الاقتصادي المختلفة بالنقد الحاضرة أو ما يقوم مقامها لتسيير المبادلات.¹ فالائتمان هو تقديم المال في صور متنوعة ممن يملكه إلى من يحسن استخدامه أو يحتاج إلى قدر منه.² وهو علم له قواعده وأصوله وأدواته وتحليلاته المالية والقانونية وآثاره الاقتصادية المتعددة.

ويعرف الائتمان المصرفي* بأنه: "تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة".³

1- 2- أهمية الائتمان في تمويل النشاط الاقتصادي:

يقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان، حيث تأتي معظم إيرادات البنوك من الأنشطة الائتمانية وفوائدها، والاهتمام بالوظيفة الائتمانية هو من واجبات المصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي، وتتبع أهمية الإقراض في العمل المصرفي من كونه وسيلة لجمع المدخرات لإعادة ضخها في عروق النظام الاقتصادي بصور عديدة.

حيث تعاني أغلب الدول النامية من نقص الموارد التمويلية اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة اعتمادها على الاقتراض من الخارج سواء من الحكومات أو المؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية العالمية. ولا شك أن وجود الجهاز المصرفي الكفاء القادر على جذب المدخرات والفوائض المالية يؤدي حتما إلى إتاحة موارد تمويلية كبيرة ومتنوعة في

1 ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص: 93.

2 عبدالستار أبو غلة: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج2، دار عكاظ، جدة، 2002، 1م، ص: 08.

* وصف الائتمان بأنه مصرفي يعد تصنيفا للائتمان حسب الجهة المانحة له وهي البنوك، وذلك تمييزا بينه وبين الائتمان التجاري الذي يمنحه التجار لعملائهم، والذي يمنح غالبا عينا في صورة بضائع بخلاف الائتمان المصرفي الذي يمنح نقدا وتتعدد صوره وأدواته.

3 نفيسة محمد باشري: إدارة الائتمان، جامعة القاهرة، مصر، 1990، ص: 09.

المصارف تنعكس بالزيادة على عرض الائتمان المصرفي الذي بدوره يسهم في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة الناتج الوطني الإجمالي. وتبرز أهمية الائتمان من خلال النقاط الآتية:¹

- بالنسبة للعميل، يوفر الائتمان السلع والخدمات التي يحتاجها لتمويل مختلف احتياجاته، سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية،
- بالنسبة للمصرف، يعتبر مصدر رئيسي للإيرادات ناتج عن توظيف الأموال،

- بالنسبة للاقتصاد، حيث يعتبر الائتمان مهما لتنمية الاقتصاد الوطني، لأن توفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني. فالائتمان بما يقدمه من تيسير للعمليات التجارية فإنه يؤدي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي وتوسعه، خاصة التجارة الداخلية والخارجية.

ولا تتوقف آثار منح الائتمان المصرفي على المشروعات المستفيدة منه فقط، بل تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير حيث يمارس مضاعف الائتمان آثاره في الاقتصاد ككل عن طريق الزيادة المضاعفة في مقدرة البنك على خلق الائتمان وخلق الودائع؛ ولا شك أن الاستخدام الفعال للائتمان المصرفي والتحكم فيه يعتبر وسيلة من وسائل تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة النمو الاقتصادي.²

2- علاقة التمويل بالتوسع والانكماش النقدي:

يشكل التمويل أو الائتمان عنصرا أساسيا من عناصر التوسع النقدي، ويختلف أثر الائتمان الممنوح على التوسع النقدي من عدة جوانب منها الجهة التي تمنح الائتمان (البنوك التجارية أو المؤسسات المالية غير المصرفية، أو البنوك المركزية). كما يختلف كذلك بحسب الجهة التي تستلم الائتمان أو التمويل (القطاع الخاص أو الحكومة والقطاع العام). ويختلف كذلك من حيث المدى أو فترة تقديم التمويل ومدة استحقاقه (القصير أو المتوسط أو طويل الأجل). كما أن أثر الائتمان على التوسع النقدي يختلف بحسب عملية منح الائتمان أو تسديده.

يعمل الائتمان الممنوح ضمن الدورة الائتمانية (الإيداع - التمويل - إعادة الإيداع) على توسيع (زيادة) أو انكماش (تقليص) عرض النقد من خلال زيادة أو نقص حجم الودائع تحت الطلب وعمليات توليد أو اشتقاق الودائع المشتقة من

¹عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999، ص: 38.

²أحمد عبد العزيز الألفي، الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1997، ص: 20، 21.

الودائع الأولية. ولو أن البنوك تتوقف عن منح الائتمان أو التمويل لتوقفت مساهمتها في التوسع النقدي. ويمكن توضيح دور الائتمان في حالتي التوسع والانكماش كما يأتي:

2- 1- علاقة التمويل بالتوسع النقدي:

يقصد بالتوسع النقدي زيادة حجم عرض النقد من خلال توسع المؤسسات التمويلية في منح الائتمان لتمويل النشاطات الاستثمارية والإنتاجية، وبقيامها بتقديم الائتمان فإن البنوك تقوم بدور مهم حيث تستأثر بقدرتها على توليد الودائع أي التوسع في توليد نقود الودائع -النقود الائتمانية- من خلال تحويل الودائع التي بحوزتها إلى قروض للمستثمرين والمستهلكين. كما أنه عند قيام البنوك بإعادة خصم ما بحوزتها من أوراق تجارية لدى البنك المركزي لتزويدها بالسيولة اللازمة فإن ذلك يعد دفعة لدورة جديدة من إنتاج النقود والتوسع النقدي. ويتحدد دور البنوك في التوسع النقدي حجم الائتمان الممنوح وحجم الاحتياطات النقدية المتاحة لمنحه.

بالإضافة إلى ذلك فإن قيام البنوك المركزية بإقراض الحكومة أو القطاع العام يلعب دوراً مهماً في عملية التوسع النقدي ويكون شبيهاً بأثر أي ائتمان يمنح للقطاع الخاص ويعتمد أثره على التوسع النقدي على قيمة مضاعف النقد والودائع.

تشارك المؤسسات الاقتصادية والمستهلكين (القطاع الخاص) أو الحكومة عند طلبهم للائتمان، والمؤسسات المالية أو النقدية والبنوك المركزية عند استجابتها لهذا الطلب في عملية التوسع النقدي؛ هذا الأخير يجب أن يتم تحت مراقبة وإشراف دقيق من طرف البنك المركزي والسلطات النقدية حتى لا يحدث توسع نقدي مفرط يؤثر على الاستقرار النقدي والمالي.*

2- 2- علاقة التمويل بالانكماش النقدي:

الانكماش النقدي هو تقلص حجم الرصيد أو العرض النقدي في الاقتصاد، عندما يقوم البنك المركزي والسلطات النقدية باتباع سياسة تقييدية (مثل رفع

* ويعتبر التوسع الائتماني من أهم المخاطر التي واجهت المصارف في الفترة الأخيرة، فالأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008م) عرضت القطاع المصرفي وعملية الائتمان إلى حالات من الإفلاس. (حيث وصل عدد البنوك الأمريكية المفلسة عام 2009 إلى حدود (140) بنك وفي الربع الأول من عام 2010 بحدود (24) بنك). فالسياسة النقدية التي اتبعت قبل الأزمة تمثلت في مخاطر التوسع في الائتمان، دون الأخذ بعين الاعتبار سياسة التعامل مع المخاطر من المعروف أن إفراط البنوك في منح القروض طويلة الأجل كان من أهم أسباب الأزمة المصرفية.

معدل الاحتياطي الإلزامي) تقلص بها حجم الائتمان والتمويل الممنوح بهدف الوصول إلى أهداف اقتصادية خاصة الاستقرار النقدي، وعندما تقوم المؤسسات والمستهلكين بسداد ما عليهم من التزامات مالية -قروض- ممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية، لتقوم بعد ذلك البنوك التجارية بإعادة شراء الأوراق التجارية من البنوك المركزية وهي بذلك ترجع قدرا من السيولة المالية -النقد القانونية- التي كانت قد استلمتها عند إعادة خصمها للأوراق التجارية التي كانت بحوزتها، الأمر الذي يعد تقليصا لحجم السيولة المتاحة لهذه البنوك وتقليصا لقدرتها على توليد الائتمان وتقليصا لحجم العرض النقدي وبالتالي انكماش الرصيد النقدي.

3- تأثير الائتمان على الاستقرار الاقتصادي

تتجاوز آثار وأبعاد منح الائتمان المصرفي حدود العلاقة بين المصرف والعميل بمراحل وأبعاد بالغة التأثير على الاقتصاد الوطني، ف بجانب الوظيفة التمويلية للائتمان المصرفي، يؤثر حجم الائتمان الإجمالي في الاقتصاد بصورة مباشرة على كل من العرض النقدي وكمية النقود المتداولة، وعلى خلق الودائع وعلى الادخار والاستثمار وعلى معدلات التضخم... وتقوم البنوك المركزية في جميع الدول بالرقابة والتقييم المستمر للنشاط والأداء الائتماني لما له من آثار متداخلة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية يمكن اللجوء إلى الائتمان للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يحقق بعض الأهداف الاقتصادية، والتي من أبرزها الاستقرار النقدي. ففي حالة وجود ركود وبطالة تلجأ السلطات إلى إحداث عجز في الموازنة العامة عن طريق التوسع في الإنفاق أو تخفيض الإيرادات بهدف تحقيق الانتعاش الاقتصادي وزيادة مستوى التوظيف والعمالة. كما يمكن أن تلجأ إلى بعض أشكال القروض بضوابط معينة لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، ومصدر تمويل للنشاطات الاقتصادية.

ولا شك أن مساهمة الائتمان المصرفي الفعال في التمويل تؤدي إلى التأثير على عدة متغيرات اقتصادية*، لكن نقتصر بالتحليل في هذه الدراسة على الناتج الإجمالي الوطني ومعدلات النمو ومعدلات التضخم.

3-1- آثار الائتمان المصرفي في التمويل على الناتج الوطني ومعدل النمو

الاقتصادي:

تعمل السياسة النقدية على المساهمة في رفع معدلات النمو من خلال

* يؤثر الائتمان المصرفي على كل المتغيرات الاقتصادية الآتية: الناتج الوطني الإجمالي ومعدل النمو، معدل التضخم، الاستثمار، الادخار، مستوى التوظيف، ميزان المدفوعات، أسعار الصرف، الموازنة العامة للدولة، الهيكل الاقتصادي والاستهلاك الوطني.

تحقيق معدل مرتفع للمدخرات، والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكن الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة من خلال توجيه الائتمان المصرفي والادخارات نحو الأهداف التنموية.

كما يساعد الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك لتمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة في رفع معدلات الإنتاج والتشغيل وكفاءة دوران الاستثمارات الموظفة فيها، مما ينعكس على زيادة السلع والخدمات، وتؤثر هذه الأخيرة على الناتج الوطني الإجمالي بالزيادة. كذلك يمكن تصور العكس في حالة تحجيم دور الائتمان المصرفي في تمويل المشروعات المختلفة. ولا شك أنه كلما كان الائتمان المصرفي موجه لتمويل قطاعات اقتصادية أكثر إنتاجية، كلما ساعد في زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة إذا توفر المناخ الاستثماري والاقتصادي الملائم.

في الجزائر أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2000م، بعد الصدمة الخارجية (1998-1999م) إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، كما تميزت هذه الفترة بالانتعاش الاقتصادي المتزايد لميزان المدفوعات وتعزيز الوضعية المالية خاصة مع تراكم الادخار المالي والتحسين الملحوظ في سيولة البنوك وتحسن شروط تمويل الاقتصاد. بالإضافة إلى تطبيق برنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي والذي جعل السياسة النقدية توسعية.

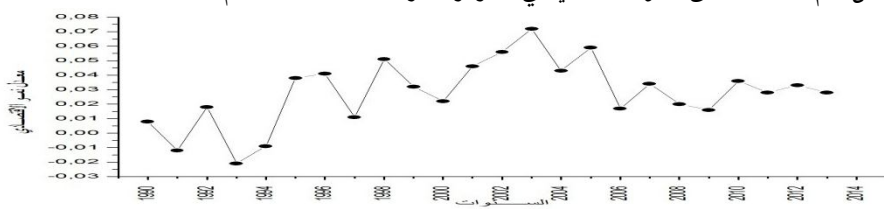
ويمكن توضيح تطور معدلات النمو في الجزائر من خلال الجدول الآتي:
 جدول رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2013م)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو الاقتصادي %	0,80	-1,20	1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20	2,20	4,61
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي %	5,60	7,20	4,30	5,90	1,70	3,40	2,00	1,60	3,60	2,80	3,30	2,80

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، بتاريخ:

www.albankaldawli.org 2015/03/12

الشكل رقم (01): منحني النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2013م)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (01).

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.2% مسجلا تراجعاً مقارنة بسنة 1999م (2.3%) رغم اليسر المالي الذي تحقق سنة 2000م بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، ليعود للارتفاع حيث سجل نسبة 61.4% سنة 2001م، ثم انتعش وعرف نمواً منتظماً فبلغ معدل النمو في سنة 2003م نسبة 2.7% وفي سنة 2004م (نسبة 3.4%).

ويلاحظ من البيانات والشكل أن معدل النمو قد سجل في المتوسط نسبة 03.4% في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وسجل نسبة نمو خارج المحروقات بـ 5.6% لنفس الفترة، وهذا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات. في حين شهد معدل النمو انخفاضاً في السنوات 2006 إلى 2009م بالرغم من الارتفاع الملحوظ في مساهمة القطاعات خارج المحروقات، ويعود سبب الانخفاض للناتج لسنة 2008 (00.2%) و2009م (60.1%) أساساً للأزمة المالية والركود في قطاع المحروقات وانخفاض معدل نمو قطاع الفلاحة بالرغم من ارتفاع نسبة النمو في قطاع البناء والأشغال العمومية.

كما عرف النشاط الاقتصادي تباطؤاً في سنة 2013م في حدود 8.2% مقابل 3.3% في 2012م بسبب تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض إنتاج المحروقات، حيث قدر إجمالي الناتج الداخلي بـ 3.16569 مليار دينار.

3- 2- آثار الائتمان المصرفي في التمويل على معدلات التضخم:

يؤثر حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد على العرض النقدي وعلى كمية النقود المتداولة، ومن ثم على معدلات التضخم السائدة في الاقتصاد الوطني. فكلما زاد حجم الائتمان المصرفي وبدرجة أكبر من درجة زيادة التدفقات السلعية في الاقتصاد كلما أدى إلى زيادة معدلات التضخم السائدة، والعكس صحيح في حالة زيادة حجم الائتمان المصرفي بدرجة أقل من درجة التدفقات السلعية في الاقتصاد.

ويمكن استخدام الائتمان المصرفي كأداة مؤثرة في الحد من معدلات التضخم المرتفعة عن طريق زيادة توجيه الائتمان المصرفي للقطاعات السلعية المنتجة في الاقتصاد الوطني للحد من نمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية؛ ولكن لا يعد الائتمان المصرفي العامل الوحيد المؤثر في معدلات التضخم، حيث يتأثر بعوامل عديدة ومختلفة، كما أن معدلات التضخم المرتفعة لها آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يأتي جدول يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة

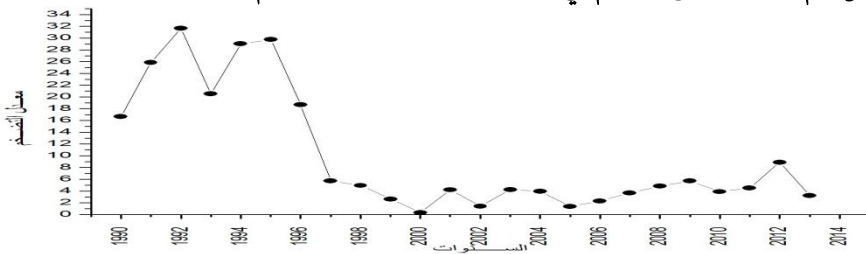
الدراسة:

جدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013م)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم %	16,65	25,89	31,67	20,54	29,05	29,78	18,68	5,73	4,95	2,65	0,34	4,23
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم %	1,42	4,27	3,96	1,38	2,31	3,67	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، بتاريخ: 2015/03/12 www.albankaldawli.org

الشكل رقم (02): منحنى التضخم في الجزائر للفترة (1990-2013م)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الجدول رقم (02).

عرف معدل التضخم في الجزائر تباطأ في 2014م حيث سجل نسبة 9.2% مقابل 25.3% في 2013م، ويعد هذا المعدل منخفضا مقارنة بتوقعات قانون المالية 2014 الذي ارتقب معدلا للتضخم بنسبة 9.3%. غير أن بعض أسعار المواد الأساسية والخدمات الموجهة للاستهلاك المنزلي تبقى مرتفعة مما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهذا المنحى التنزلي للتضخم المسجل من طرف الجزائر خلال العشرة سنوات الأخيرة باستثناء عام 2012م الذي شهد تطورا في الأسعار قارب 9% يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، وذلك بفعل تطبيق لسياسة نقدية صارمة. وبالأخص خلال هذا الظرف المتميز بانخفاض في إيرادات الميزانية المتزامن مع انخفاض في أسعار البترول.

ساهمت إدارة السياسة النقدية لبنك الجزائر على الرغم من حدة الفاض الهيكلية للسيولة خلال السنوات (2002-2013) في احتواء الضغوطات التضخمية للسنوات 2011م و 2012م ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به. حيث أدت ذروة التضخم بينك الجزائر في سنة 2012م (بلغ نسبة 89.8%) إلى تبني أدوات جديدة وإلى رفع معدل الاحتياطات الإجبارية للبنوك لاسترجاع السيولة، مما دعم عودة معدل التضخم نحو الهدف المسطر من مجلس النقد

والقرض حيث بلغ في نهاية سنة 2013م نسبة 25.3%.¹

4- التمويل وأهداف تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر

يعتبر استقرار الأسعار أحد أهم أهداف السياسة الائتمانية في الجزائر، لأن الحد من التضخم كهدف نهائي يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة. حيث تم اتباع سياسة نقدية صارمة ابتداء من سنة 1990م ضمن قانون النقد والقرض (90-10)، بهدف استقرار الأسعار لأنه كان الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية آنذاك أكثر من هدف النمو الاقتصادي، حيث في ظل عدم الاستقرار في الأسعار لا يمكن الحديث عن نمو الاقتصاد بصفة مستقرة ومستمرة.

4-1- تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2013م)

تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي، عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة وجعلها تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية لاستهداف التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، وتعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك التجارية، ومنح أكبر قدر من الاستقلالية للبنك المركزي.

أصبح هدف بنك الجزائر منذ سنة 2010م الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، ويعد هذا الهدف بنفس أهمية استقرار الأسعار، لاسيما من خلال متابعة تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق المالية والترابط البيئي للمؤسسات المالية ضمن القطاع المصرفي، حيث تم إصدار الأمر (10-04) المؤرخ في 26 أوت 2010 والذي يعدل ويتمم الأمر (11-03) المتعلق بالنقد والقرض، وتنص المادة 35 منه على أن " مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي".²

ويمكن توضيح تطور العرض النقدي في الجزائر من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2013م)

الوحدة: مليار دج

¹ التقرير السنوي 2013م، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص: ص: 201، 202.

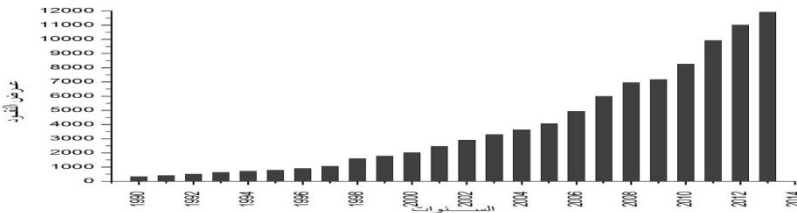
² المرجع نفسه، ص: 184.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
M2 العرض النقدي	343.0	415.2	515.9	627.4	723.5	799.5	915.0	1081.5	1592.4	1789.	2022.	2473.
	05	7	02	27	14	62	58	18	61	35	5	5
M2 التغير السنوي %	11.31	21.07	24.23	21.62	15.31	10.51	14.44	18.19	47.24	12.36	13.03	22.30
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M2 العرض النقدي	2901.	3299.	3644.	4070.	4933.	5994.	6955.	7173.1	8280.7	9929.	11015	11941
	5	5	3	4	7	6	9			2	.1	.5
M2 التغير السنوي %	17.30	13.72	10.45	11.69	21.21	21.50	16.04	3.12	15.44	19.91	10.94	8.41

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

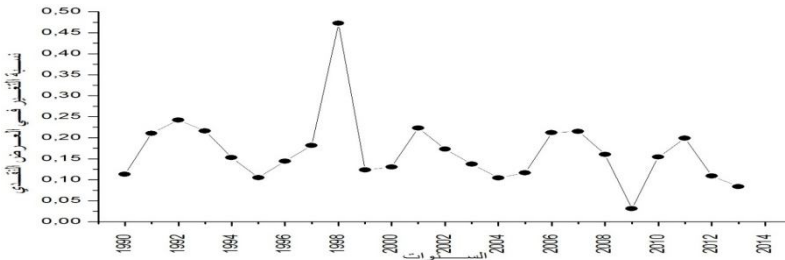
الحوصلة الإحصائية 1960-2011م (النقود والقروض)، بتاريخ: 2015/03/12 موقع www.ons.dz
 التقرير السنوي 2008م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009، ص: 242، 243.
 التقرير السنوي 2011م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012، ص: 223، 224.
 التقرير السنوي 2013م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص: 153.

الشكل رقم (03): تطور العرض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2013م)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (03).

الشكل رقم (04): تطور نسبة التغير في العرض النقدي في الجزائر للفترة (1990-2013م)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الجدول رقم (03).

بينما تميزت سنوات بعد 1990 بأزمة سيولة، بدأ ظهور فائض في السيولة بداية من سنة 2002م، ليقوم بنك الجزائر بوضع أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، واستعمال أدوات جديدة لامتصاص هذا الفائض على مستوى السوق النقدية. لكن اعتباراً من سنة 2013م لم تلجأ المصارف والمؤسسات المالية إلى إعادة التمويل ببنك الجزائر بسبب فائض السيولة المتزايد في السوق النقدية. حيث بلغ المجموع النقدي M2 قيمة 51.11941 مليار دينار في نهاية سنة 2013م مقابل 14.11015 مليار دينار في نهاية سنة 2012م أي بمعدل ارتفاع سنوي 41.8% مما

يوضح تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012م (94.10% مقابل 91.19% في 2011م).

كما أدت الصدمة الخارجية لسنة 2009م إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي (1.3%)، ليعود في الارتفاع سنتي 2010م و2011م (44.15%، 91.19%)، بارتفاع أقل حدة من التي عرفها النمو النقدي لسنوات 2006م و2008م، حيث بلغ معدل النمو 5.21% في سنة 2007م. كما معدل التوسع كان جد مرتفعا حيث بلغ نسبة 3.22% في سنة 2001م. وسجلت سنة 2013م تراجع وتيرة التوسع النقدي إلى 41.8%، كما لوحظ تزايد معتبر لقروض الاقتصاد.

ولقد ساهم التباطؤ المعتبر في وتيرة التوسع النقدي خلال السنوات الأخيرة في دعم درجة الاستقرار النقدي، كما يعكسه استقرار نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى M2 (272.1) في نهاية 2013م و192.1 في نهاية جويلية 2014م. هذا وتبقى مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي حاسمة، نظرا لهيمنة المصارف على النظام المالي في الجزائر ودورها الهام في تطوير الوساطة المالية¹.

4-2 دراسة معامل الاستقرار النقدي في الجزائر (للفترة 1990-2013م):

تقوم عدة مؤشرات برصد وضعية السياسة النقدية وعلاقتها بالاستقرار النقدي، ومن أبرزها مؤشر معامل الاستقرار النقدي، معامل الضغط التضخمي.

4-2-1 تعريف معامل الاستقرار النقدي

وهو مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس أبعاد العملية التضخمية في اقتصاد ما، وهذا بالاستناد إلى بعض تحليلات نظرية كمية النقود التي تنص على أن الزيادة في كمية النقود إذا لم تتناسب مع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإن ذلك يتسبب في التضخم².

ويعتمد هذا المعيار صندوق النقد الدولي في سياسته للتعرف على الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية. ويعتمد في ذلك على المنهج النقدي، فيربط الصندوق بين نسبة النمو في الائتمان المصرفي والنمو في الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

ويشير هذا المعيار إلى أن معدل الزيادة في حجم الائتمان المصرفي خلال

1 محمد لكصاسي: إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر، ورقة عمل لاجتماع الدورة 38 مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 63، سبتمبر 2014م، ص: 10.

2 مصطفى النشترتي: السياسة النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص: 120.

فترة زمنية معينة إذا كان يفوق معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة الزمنية يؤدي إلى اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي. ويعتبر ذلك في رأي الصندوق دليلاً على التضخم، وهذا راجع إلى الضغط على الأسعار نحو التزايد، لذلك فالتوازن العام في الاقتصاد يتطلب تحقيق التوافق بين النوعين من التدفقات حجماً ونوعاً، مع الأخذ بعين الاعتبار الهيكل الاقتصادي والمالي للدولة، وكذا طبيعة السوق النقدية وسوق رأس المال ومكانة النظام المصرفي في الهيكل المالي للاقتصاد.

$$CSM = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta Y}{Y}}$$

ويمكن توضيحه بصورة مبسطة كما يأتي:

CSM » معامل الاستقرار النقدي

M » نسبة التغير في الائتمان المصرفي

Y » نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$CSM = 1$$

استقرار نقدي

عدم استقرار نقدي (ضغوط تضخمية) $CSM > 1$

عدم استقرار نقدي (انخفاض في الأسعار) $CSM < 1$

حيث تشير قيم المعامل القريبة إلى الواحد ($CSM = 1$) إلى الاستقرار النقدي وانتفاء الضغوط التضخمية نظراً لتوازن العلاقة بين الائتمان المصرفي والناتج الحقيقي، فيما تشير القيم التي تفوق الواحد ($CSM > 1$) بهامش كبير إلى سياسات نقدية توسعية تعمل على زيادة الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي، وتشير القيم الأقل من الواحد ($CSM < 1$) إلى سياسات نقدية تقليصية تسهم في خفض الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي، وتتوقف حدة التضخم ودرجته على مدى قرب أو بعد المعامل عن الواحد صحيح، فكلما كان أقل من الواحد صحيح كان الاقتصاد في حالة انكماش والعكس يكون الاقتصاد في حالة انتعاش وتوسع.¹

4- 2- معامل الاستقرار النقدي في الجزائر:

وللوقوف على مدى تأثير التمويل على تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد الجزائري لاسيما بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)، الذي ينظم حركة النقد في الاقتصاد الجزائري، ودخول حيز التنفيذ تدابير القانون الجديد المتعلق بالنقد والقرض (03-11)، الذي يهدف لتعزيز الإطار التنظيمي للنشاط

¹ محمد ضيف الله القطايري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيباء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1433 هـ/2012م، ص: 263.

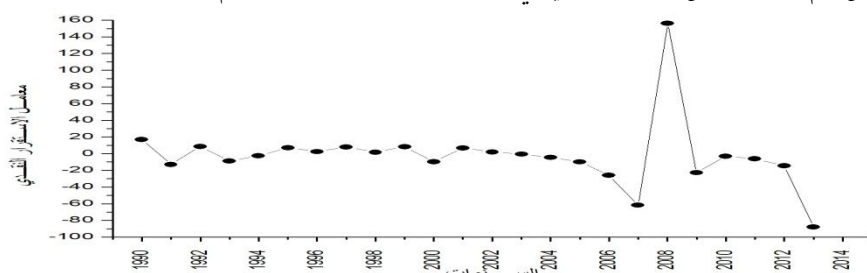
المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.
قمنا بدراسة معامل الاستقرار النقدي للفترة موضع الدراسة، من خلال معطيات الجدول رقم (04) والشكل رقم (07).
الجدول رقم (04): تطور معامل الاستقرار النقدي للاتمان المصرفي في الجزائر للفترة (1990-2013)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة التغير في الائتمان المصرفي %	13.63	15.51	15.42	18.41	2.34	27.29	9.85	8.94	9.18	26.66	-21.43	31.51
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2	4.61
معامل الاستقرار النقدي	17.04	-12.93	8.57	-8.77	-2.61	7.18	2.4	8.12	1.8	8.33	-9.74	6.83
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة التغير في الائتمان المصرفي %	11.53	-4.05	-18.84	-58.32	-44.1	-209.65	312.37	-36.36	-10.96	-17.12	-48.03	-246.09
نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي %	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8
معامل الاستقرار النقدي	2.06	-0.56	-4.38	-9.89	-25.94	-61.66	156.18	-22.72	-3.05	-6.12	-14.55	-87.89

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على إحصائيات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، بتاريخ:

www.albankaldawli.org 2015/03/12

الشكل رقم (05): معامل الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة (1990-2013م)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الجدول رقم (04).

تميز معامل الاستقرار النقدي في أكثر فترات الدراسة بعدم الاستقرار في صورة تضخم وتجاوز مستوى الاستقرار (أعلى من الواحد الصحيح) بمستويات كبيرة. وقد اختلف من سنة لأخرى وزادت حدته بشكل كبير في بداية سنوات الانفتاح الاقتصادي بفعل التوسع النقدي عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي في مختلف القطاعات لاسيما قطاع الإسكان، وكذا التغير في حجم الكتلة النقدية الذي تجاوز حجم التغير في الناتج بنسب كبيرة.

اقترب الاقتصاد الجزائري من الاستقرار النقدي سنة 1998 حيث بلغ قيمة (CSM=180) ولم يتسبب الائتمان المقدم من البنوك لتمويل الاقتصاد من نوبات تضخمية، كما عرف معامل الاستقرار النقدي مستويات أعلى من الواحد الصحيح وبلغ نسب عالية خاصة سنة 1990م (CSM=1704) وسنة 1999م (CSM=833)، وكانت أكبر قيمة سنة 2008 (CSM=15618). كما شهد الاقتصاد الجزائري فترات

انكماش شديدة في السنوات الأخيرة ففي سنة 2013م وصل معامل الاستقرار النقدي إلى أعلى مستوى للفترة المدروسة فبلغ قيمة $(-87.89 = CSM)$ ، في حين بلغ أدنى انكماش نقدي في سنة 2003 حيث قدر خلالها معامل الاستقرار النقدي بقيمة $(0.56 = CSM)$.

ويتضح مما سبق أن تطبيق السياسة النقدية خلال فترة الدراسة في الجزائر، جعلت الائتمان المصرفي غير متناسق مع التغيرات في النشاط الاقتصادي، وبالتالي السلطات النقدية لم تمارس دورها في إحداث الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد الوطني، بل ساعدت في إحداث حالات عدم الاستقرار، حيث كانت جميع المعاملات تزيد أو تقل عن الواحد الصحيح سلبا أو إيجابا.

خاتمة

من خلال عرض هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، نوجزها كالآتي:

نتائج الدراسة:

- تؤكد النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسة معامل الاستقرار النقدي للفترة (1990-2013م) عن غياب علاقة واضحة وغير متوافقة بين السياسة التمويلية للائتمان المصرفي والتغيرات في النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث كان نسبة التغير في الائتمان المصرفي أكبر من التغير في الناتج المحلي الإجمالي؛ - الزيادة في العرض النقدي كان متفوقا على الطلب على النقود خلال فترة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى تزايد الضغوط التضخمية، وهذا عائد إلى تفضيل الأفراد للسيولة النقدية، مما جعل التناسب بين الزيادة في العرض النقدي والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي يميل لصالح السيولة النقدية، الأمر الذي يشير إلى عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري.

التوصيات والاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في دراسة علاقة التمويل عن طريق الائتمان المصرفي والاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013م) نضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات:

- ضرورة التحكم في العرض النقدي وتعديله بما يتناسب والوضع الاقتصادي السائد، وهذا باستخدام وسائل السياسة النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي؛

- رسم وتبني وتنفيذ سياسة نقدية تنسجم مع الهدف الرئيسي المتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، وتحقيق استقرار نقدي ومالي، مع عدم الإفراط في

مصادر التمويل التضخمي خاصة في ظل ظروف جمود الجهاز الإنتاجي؛
 - أن يعزز البنك المركزي من إشرافه على البنوك من خلال الأساليب
 المختلفة لزيادة وتنشيط النشاط الاستثماري؛
 - ضرورة الاعتماد على التمويل والصيرفة الإسلامية لارتباطها بالنشاط
 الحقيقي ولخضوعها لضوابط تجعلها أكثر فعالية وكفاءة في تحقيق الاستقرار
 النقدي والمالي.

المراجع:

1. أحمد عبد العزيز الألفي: الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1997.
2. التقرير السنوي 2008م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، سبتمبر 2009.
3. التقرير السنوي 2011م، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، أكتوبر 2012.
4. التقرير السنوي 2013م، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014.
5. سيد هوارى: الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط1، 1981.
6. صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، أبو ظبي، الإمارات.
7. عبد الستار أبو غدة: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، ج2، دار عكاظ، جدة، ط1، 2002.
8. عبد العزيز فهمي هيكل: موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1986.
9. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة: إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 1999.
10. محمد ضيف الله القطايري: دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، (نظرية، تحليلية، قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1433 هـ/ 2012م.
11. محمد لكصاصي: إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر، ورقة عمل لاجتماع الدورة 38 مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 63، سبتمبر 2014م.
12. مصطفى الشترتي: السياسة النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
13. ناظم محمد نوري الشمري: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، الأردن، 2006.
14. نفيسة محمد باشري: إدارة الائتمان، جامعة القاهرة، مصر، 1990.

مواقع الأنترنت:

1. www.albankaldawli.org
2. www.ons.dz

